"قراءة في تاريخ يوحنا الأنطاكي": طرد أشباح الرومانسية

شادي لويس | السبت 2025/09/27



لدى عمرو إسماعيل عادلي غرام شخصي بتاريخ العصور الوسطى

مشاركة عبر

حجم الخط

هذا كتاب غير متخصص لغير المتخصصين، هكذا يقدم عمرو عدلي، أستاذ الاقتصاد السياسي في الجامعة الأميركية بالقاهرة، كتابه "السلطة والدين والعنف: قراءة في تاريخ يوحنا (يحيى) سعيد الأنطاكي" الصادر عن دار صفصافة القاهرية هذا العام. نشر عدلي العديد من الإصدارات في مجال تخصصه ومن بينها: "الأصول السياسية للتنمية" (2013) و"الرأسمالية المتصدعة: الجذور الاجتماعية لفشل التحول الاقتصادي في مصر" (2020)، وكتاب "الدولة والمجتمع في مصر: إعادة نظر ورد اعتبار (2021) مع ناثان براون وشيماء حطب. لكنه في كتابه الأخير، يطرق مجال التاريخ بوصفه هاوياً، مقدماً قراءة للتاريخ الذي دوّنه يوحنا الأنطاكي، أحد بطاركة الإسكندرية لطائفة الروم الأرثوذكس، والذي عاش بين القرنين العاشر والحادي عشر، وشهد سنوات مهمة من تاريخ الدولة الفاطمية.

لدى عدلي غرام شخصي بتاريخ العصور الوسطى، وما يحاول القيام به في كتابه يدعوه "محاولة جادة للاستهتار" بالحدود والعوائق بين مجالات المعرفة، ويقوم بذلك عبر تجاهل الادعاء المبالغ فيه للتخصص في إنتاج نوع بعينة من المعرفة. يمتد استهتار عدلي إلى اللغة أيضاً ونبرة الجدية المفترضة في كتاب للتاريخ، ويفعل ذلك حين يباغت القراء باستخدام تعبيرات عامية وساخرة في وسط جمل فصيحة وسياق شديد الجدية. وفي افتتاح فصل له بعنوان "طوائف وطرائف"، وهو لعب على اسم برنامج تلفزيوني مصري من عقد التسعينيات باسم "مواقف وطرائف"، يضع صورة لمقدم البرنامج، جلال علام.

وتبدو الصورة والإشارة الهزلية إلى البرنامج خارج سياق الفصل تماماً، وهو فصل يناقش الصراعات الطائفية في كتاب الأنطاكي قبل ألف عام. ولا يبدو واضحاً غرض عدلي من تلك الإقحامات والفواصل التهكمية في كتابه، وليس أمامنا سوى التخمين أن غرضها تعمّد دفع القراء إلى عدم التعامل مع الكتاب بجدية كبيرة.

وبعيداً من هذا، يحول عدلي انشغاله التخصصي بأسئلة القوة والسلطة والتنظيم، ومسائل مثل نماذج التنمية وآليات التراكم والعلاقات الطبقية الحاكمة لها، إلى فضول يدفعه لفحص مقدار اتصالنا اليوم بالماضي أو الانقطاع عنه. وفي سبيل ذلك، ويوظف النص الوحيد الذي وصل إلينا كاملًا من عهد الحاكم بأمر الله، كنافذة على عصره، النافذة بمعناها الحرفي أي أنه نص يكشف ويحجب في آن، وكما يفتح آفاقاً على الماضي فإنه يخفي عنا بالقدر نفسه. وبفعل هذا التوتر الذي تخلقه القراءة التاريخية، يبدو عدلي أحياناً وكأنه يعلن قطيعة كاملة مع الماضي حين يشدّد، مرة بعد أخرى، على الاختلاف الجذري بين الدولة بمعناها ما قبل الحديث، والدولة التي نعرفها اليوم. وفي أحيان أخرى يطبق نظرية بورديو بخصوص رأس المال الثقافي للنظر في وضعية الكتبة الأقباط في الدواوين الحكومية الإسلامية، أو يشير إلى رواسب قبل حديثة في أنظمة دول الاستقلال الوطني في منطقتنا.

لا يهتم عدلي بتحقيق وقائع نص الأنطاكي، بل يتخذه كطريقة لفهم الخريطة الذهنية لذلك العصر بقناعاته وأفكاره ومعارفه ومبالغاته، وتطبيق منهج سوسيولوجي للتواصل مع عالم لا نعرف عنه الكثير. يقدم الكتاب تأملات قيمة في منطق العنف في الماضي، كسبيل أساسي لإعادة توزيع الثروات، وبالنظر إلى خطوط ممارسة العنف ودرجاته وضوابطه والمحددة بعوامل ليست اقتصادية حصراً، يأخذ مسافة من التفسير المادي. وعبر الكتاب، تتكشف سيولة الهويات الدينية والطائفية والعرقية في زمن الأنطاكي وتداخل في الممارسات والطقوس والغيبيات بين الأديان، وكذا تعدّد النخب الحاكمة على خطوط العرقية والطائفية والقبلية والهوة الساحقة بين تلك النخب والمحكومين.

في المحصلة، يحذرنا عدلي من إسقاط الماضي على الحاضر أو العكس، ومن الاستسلام إلى الهالة الرومانسية للموضوع التاريخ، فأي امتداد للتسميات أو أي محاولة لتأصيل الهويات في واقعنا المعاصر لا يمكن فهمها إلا في علاقاتها في الحداثة. وأيضاً يرفض القراءات الإيديولوجية للتاريخ، أي التي تدعي الحيادية المعرفية لغرض مقرر سلفاً وهو إسباغ الشرعية على الحاضر.

بالفعل ينجح الكتاب في مطاردة أشباح الرومانسية، وإن كان يسقط أحياناً في ما يحذّر منه.